

إشكالية الاقتصاد الخفي في الجزائر بين واقع التشخيص وسبل العلاج دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧

الباحثة: أ. بوخاري فاطنة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الجيلالي ليابس-سيدي بلعباس/الجزائر
boukharihanane22@gmail.com

المستخلص:

هدفت دراستنا لتشخيص وتحليل واقع ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر وانعكاساته على الاقتصاد الوطني الجزائري، ومعرفة أهم السبل الكفيلة للتخفيف من حدة الظاهرة، ومعرفة إلى أي مدى وصلت الجزائر في مجال محاربة الاقتصاد الموازي ومدى استفادتها من تجارب بعض الدول في هذا المجال، إذ اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة العلمية المتعلقة بتشخيص واقع الاقتصاد الخفي في الجزائر، وطرق علاجه خلال الفترة الممتدة ما بين (٢٠٠٠-٢٠١٧)، حيث تطرقنا لتقدير نسبة وتطور حجم الاقتصاد الخفي بالنسبة للنتائج الوطني الخام، وكذا حجم التشغيل في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في الجزائر وتطور سعر الصرف الرسمي والموازي (الخفي) في الجزائر وتوصلنا أن الاقتصاد الخفي يشكل حدود ٤٠ % و ٤٥ % من الاقتصاد الجزائري، حيث انعكس وجوده بالسلب على الموازنة العامة في الحصيلة الممكنة للضرائب على الناتج الداخلي الخام، وأثر الاقتصاد الخفي على المعلومات المتاحة حول معظم جوانب النشاط الاقتصادي من: توزيع الدخل ومستويات التشغيل والبطالة وعدالة الأعباء الضريبية، ومدخرات القطاع العائلي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الخفي، الاقتصاد الوطني الجزائري، الناتج الداخلي الخام، حجم التشغيل، البطالة.

The Problem of the hidden Economy in Algeria Between the reality of Diagnosis and the Means of Treatment Algeria case Study During the Period 2000-2017

Researcher: Boukhari Fatna
University of Economics, Commerce and Management
Al Djilali Liabes University-sidi Bel Abbes/Algeria

Abstract:

Our study aimed to diagnose and analyze the reality of the hidden economy phenomenon in Algeria and its implications for the Algerian national economy, and to know the most important ways to mitigate the phenomenon, and to what extent Algeria has reached in the field of fighting the informal economy, and how It has benefited from the experiences of some countries in This field, as we relied on the descriptive analytical approach to study the scientific phenomenon related to the diagnosis of the reality of the hidden economy in Algeria, and its treatment methods during the period between (2000-2017), As we discussed the estimation of the percentage and development of the size of the hidden economy in relation to the gross national product,

as well as the volume of employment in the formal and informal sectors in Algeria and the development of the official and parallel (hidden) exchange rate in Algeria, we finally found That the hidden economy constitutes 40% And 45% of the Algerian economy, as its presence was negatively reflected in the public budget in the possible outcome of taxes on gross domestic product, and the effect of the hidden economy on the available information about most aspects of economic activity: income distribution, employment levels, unemployment, and tax burden fairness, and Family sector savings, etc.

Keywords: Hidden economy, Algerian national economy, GDP, size of employment, unemployment.

المقدمة

يعتبر موضوع الاقتصاد الخفي من أهم المحاور الحديثة التي أثارت اهتماما كبيرا في دراسات الباحثين الاقتصاديين، فهذه الظاهرة تعتبر من المواضيع الاقتصادية المعقدة، والتي تحمل الكثير من الجدل، باعتبار أن دائرة أنشطتها لا تتفصل عن أنشطة الاقتصاد الخفي.

ويشكل الاقتصاد الخفي مصدرا هاما لفرص العمل، وتنوع العمالة فيه، هذا ما يزيد من حجم الأعباء الملقاة على عاتق واضعي السياسة بضرورة الأخذ بهذا الاقتصاد عند وضع الخطط، وما تعلق به من توفير سبل العيش الكريم والعمل والصحة والتأمين والمنافع الاجتماعية الأخرى، وكل هذه الخصائص تسلط الضوء على طبيعة الأعمال والعمالة الخفية وبيئة الأعمال المحفوفة بالمخاطر والتي توجد خارج الهياكل والمؤسسات القانونية الحقيقية، وعلى ضوء ذلك فإن الجزائر تعد من بين أهم البلدان التي تعاني من مشكل ظاهرة الاقتصاد الخفي، ويرجع ذلك إلى التغييرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، والتي تزامنت مع كل فترة تاريخية مر بها، ولعل أهم مرحلة ميزت هذا الأخير هي فترة ما بعد منتصف الثمانينات التي شهدت فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة حيث كان لها انعكاسا سلبيا على مردودية الاقتصاد الوطني نتج عنها توسيع في رقعة الاقتصاد الخفي، مما دفع بالجزائر للتوجه إلى إصلاحات حملت في طياتها تغيير النظام الاشتراكي المتبع، وتبني نظام اقتصاد السوق، هذه المرحلة الانتقالية كانت لها هي الأخرى انعكاسا سلبيا على الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تمخض عنها ظهور الاقتصاد غير الرسمي.

إشكالية الدراسة: تنبع مشكلة هذه الدراسة في أن حجم الاقتصاد الخفي أخذ يشكل خطرا كبيرا، ومتزايدا من حجم الاقتصاد في كثير من الدول ومنها الجزائر حيث أخذ يتنامى مع مرور الوقت ولأسباب عديدة منها ما هو معلوم، ومنها ما هو مجهول، مما أدى إلى زيادة الأموال غير المشروعة، وغير القانونية المتولدة من الاقتصاد الخفي، وعليه بناءً على ما سبق يمكن حصر مشكلة دراستنا في السؤال الجوهرى التالي: **ما هو واقع تشخيص الاقتصاد الخفي في الجزائر؟ وما انعكاساته على الاقتصاد الجزائري؟**

الأسئلة الفرعية: للإمام بكل جوانب ورقتنا البحثية نطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

١. كيف يمكن تحليل ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر؟
٢. ما هي الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر؟
٣. هل يمكن اعتبار الاقتصاد غير الرسمي بمثابة استجابة لاحتياجات الشغل في الجزائر؟
٤. ما هي التأثيرات السلبية للاقتصاد الخفي على الاقتصاد الوطني الجزائري؟

٥. ما هي الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية الجزائرية اتجاه هذا الاقتصاد غير الرسمي؟
٦. ما هي أهم الدروس المستفادة من بعض التجارب الناجحة والتي يمكن محاكاتها مع الاقتصاد الجزائري؟

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في أهمية تجاوز مشكلة ظاهرة الاقتصاد الخفي باعتباره أحد التحديات الكبرى لها، كذلك أسباب تنامي هذه الظاهرة والاطلاع على تجربة الجزائر، ومعرفة إلى أي مدى وصلت إليه محاربة الاقتصاد الخفي من جهة، ومقارنة تجربتها بتجارب دولية ناجحة في هذا المجال من أجل الاستفادة منها من جهة أخرى، وأهمية ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وتوازيها مع الاقتصاد الرسمي.

أهداف الدراسة: تهدف دراستنا لتشخيص وتحليل حالة الاقتصاد الخفي وواقعه في الجزائر، ومعرفة أهم السبل الكفيلة للتخفيف من حدة هذه الظاهرة، وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطني الجزائري، ومعرفة إلى أي مدى وصلت الجزائر في مجال محاربة الاقتصاد الخفي، ومدى استفادتها من تجارب بعض الدول في هذا المجال.

منهج الدراسة: تعتمد دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي بهدف دراسة الظاهرة العلمية المتعلقة بـ "تشخيص واقع الاقتصاد الخفي في الجزائر وطرق علاجه"، حيث استعملنا الأسلوب الوصفي من خلال دراسة بحثية لعدد من المراجع في أدبيات الاقتصاد الخفي، أما الأسلوب التحليلي لتشخيص وتحليل واقع الاقتصاد الخفي في الجزائر وأهم السبل لمحاربته وعلاجه خلال الفترة الممتدة ما بين (٢٠١٧-٢٠٠٠).

محتوى الدراسة: للإجابة على التساؤلات المطروحة قسمنا دراستنا للعناصر التالية:
أولاً. الإطار النظري للاقتصاد الخفي.

ثانياً. تشخيص وتحليل واقع الاقتصاد الخفي في الجزائر خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٠٠).

ثالثاً. انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري.

رابعاً. مجهودات الدولة الجزائرية للقضاء ومحاربة الاقتصاد الخفي.

أولاً. الإطار النظري للاقتصاد الخفي

هناك تعريفات عدة للاقتصاد الخفي والذي أشارت إليه بعض الأدبيات بتسميات عديدة، حيث ورد مصطلح الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد التحتي والاقتصاد الأسود، واقتصاد الظل والاقتصاد غير المرئي والاقتصاد الموازي.

١. **تعريفات ومفاهيم الاقتصاد الخفي:** ينظر إلى الاقتصاد الخفي بأنه تلك الأنشطة غير المدرجة بالحسابات القومية، فهي أنشطة بعيدة عن القنوات الاقتصادية المعلنة وبعيدة أيضاً عن الرقابة والإدارة الاقتصادية للدول وهي إما أن تكون أنشطة مشروعة أو أنشطة غير مشروعة (Schneider F, 2002). وعرف اقتصاد الظل على أنه أنشطة مشروعة وغير مشروعة تصل قيمتها سنوياً إلى الملايين التي تظل خارج السجلات بعيداً عن مجال الضرائب والإحصائيين الحكوميين (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، ٤١-٤٣).

❖ **مفهوم الاقتصاد الخفي حسب صندوق النقد الدولي:** يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية، ضمن هذا المفهوم قسم الاقتصاد الخفي إلى أنشطة اقتصادية مشروعة وأنشطة اقتصادية غير مشروعة، وهو يشمل جميع الأنشطة التي في حالة ما إذا كانت رسمية تخضع للقانون الضريبي (الشرقاوي، ٢٠٠٦: ٦).

- ❖ **حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** الاقتصاد غير الملاحظ أو المخفي ويتكون من أربعة أنواع (كاظم، ٢٠١٧): (الإنتاج غير المشروع، الإنتاج تحت الأرض، الإنتاج غير المشروع القطاع غير الرسمي، مؤسسات القطاع العائلي الموجهة للاستهلاك النهائي).
- فالإنتاج تحت الأرض:** هي أنشطة منتجة ومشروعة لكنها تخفي عمدا من السلطة العامة لتجنب دفع الضرائب أو لتجنب بعض اللوائح القانونية (أنشطة منتجة تولد خدمات ومنتجات ممنوعة قانونيا أو تنتج من قبل منتجين غير مرخصين). أما **القطاع غير الرسمي:** أنشطة منتجة تمارس من قبل مؤسسات غير نظامية تابعة للقطاع الأسري غير مسجلة وصغيرة الحجم ولديها منتج قابل للتسويق. في حين أن **مؤسسات القطاع العائلي الموجهة للاستهلاك النهائي:** أنشطة إنتاجية على هيئة صور استهلاكية أو تراكم للسلع والخدمات عن طريق الأسر التي تنتجها أو تستهلكها.
- لا يوجد مفهوم متفق عليه عالميا ينطبق بصورة مباشرة على الاقتصاد الخفي حسب رأي مكتب العمل الدولي، لكن من المتفق عليه أن هذه الظاهرة تشمل عدد من العمال والمؤسسات وأصحاب المشاريع من المقاولين والتجار متميزون بصفات أو خصائص يمكن تحديدها على أنها (شنايدر واينستي، ٢٠٠٢: ٢):
- أ. الاعتماد على الموارد المحلية.
 - ب. الملكية العائلية للمؤسسات.
 - ج. محدودية الأنشطة الاقتصادية.
 - د. استخدام تقنيات كثيفة العمل وفقا "للموارد المتاحة".
 - هـ. اكتساب المهارة من خارج النظام الرسمي.
 - و. انفتاح على المنافسة في الأسواق مع التهرب من النظم والقانونيين.
 - ز. العمل والمبادرة الفردية هي أساس النشاط.
 - ح. مواجهة العاملين مشاكل وتحديات وتختلف من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى.
- والاقتصاد الخفي هو:** مجموعة من المعاملات والأنشطة غير الظاهرة وغير المحسوبة في الحسابات الاقتصادية القومية، وغير مسجلة سواء أكانت غير مشروعة أو مشروعة (منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤: ٣٨). أو هو مجموعة أو سلسلة من النشاطات اللاشرعية تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي تمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة الميدان هدفها الأساسي الربح السهل والسريع (بودلال، ٢٠١٢: ١٦٧).
- ويعرف الاقتصاد الخفي على أنه كافة الأنشطة المولدة للدخل والتي لا تسجل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي، لتعمد إخفائها أو التهرب من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عنها ولأنها مخالفة للنظام القانوني السائد (الهييتي، ٨١).
- من خلال التعاريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف شامل للاقتصاد الخفي: "هو ظاهرة واقعية ظهرت في مختلف أنحاء العالم، يوظف كل من يجد فرصة للعمل فيه، ويمتاز بتنوع القطاعات الإنتاجية والتجارية والخدماتية ... الخ.
٢. **خصائص الاقتصاد الخفي:** وفقا لمنظمة العمل الدولية فالخصائص الرئيسية للاقتصاد الخفي هي:
- أ. الدخل المنخفض: بسبب قلة العوائد المتأتية من أنشطة الاقتصاد الخفي حيث لا تفرض عليها ضرائب بسبب الدخل المنخفض أو بسبب التهرب وعدم الإعلان لهذه النشاطات.
 - ب. عدم توفر الأمان الوظيفي: احتمال التعرض للطرد في أي وقت.

- ج. التمييز بين الأطفال والنساء والشباب.
- د. طول ساعات العمل بسبب الدخل المنخفض والاعتماد على اليد العاملة.
- ه. قلة الانضمام إلى الضمان الاجتماعي أو عدمه: فالعاملون لا يتمتعون بالتأمين الصحي ولا يستفيدون من منح التقاعد أو التأمين على الأمراض والبطالة.
- و. انخفاض مستوى التدريب: يتم التدريب على يد صاحب العمل والمالك.
- ز. انعدام السلامة المهنية: بسبب تردي ظروف وشروط العمل.
- ويمكن إضافة الخصائص التنظيمية:**
- ح. سهولة العمل فيه لا يحتاج إلى إجراءات ومعادلات معقدة.
- ط. صاحب العمل هو المدير ولا يوجد فصل بين الإدارة والملكية، لما يعتمد النمط العائلي في عمل الوحدات غير الرسمية (نبية، ٢٠٠٨: ٢٠-٢١).
- ي. لا يوجد أي التزام اتجاه الدولة سواء من خلال تسديد الضرائب أو الرسوم، ولا يخضع للضمان والحماية القانونية وغير مسجلة لدى الدولة، وفي نفس الوقت يستفيد من خدمات البنية التحتية.
- ك. يعتمد على الاستخدام الكثيف للعمل بدلا من رأس المال وأكثر مدخلاته مواد أولية محلية.
- ل. أغلب منتجاته تتوجه نحو السوق الداخلية لكن بدون رقابة وتتصف أسواقه بقلة التنظيم والمنافسة الشديدة (قارة، ٢٠١٠: ١٨).
- م. تتصف أغلب الوحدات بصغرها وفي حالات كثيرة يتم استخدام المنازل كأماكن لتصنيع السلع.
- ن. مهارات العاملين به يتم اكتسابها بالخبرة والممارسة.
- س. متنوع بطبيعة عمله ويصعب تصنيفه.
- ٣. العوامل المحفزة لظهور الاقتصاد الخفي:** يمكننا إيجاز أهم العوامل التي تؤدي إلى نشوء وانتشار الأنشطة الموازية فيما يلي:
- ❖ **انخفاض مستوى الدخل:** يعد أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى نمو الاقتصاد الخفي خاصة مع ارتفاع في المستوى العام للأسعار وتضخمها (بلهادف، ٢٠١١: ٤).
- ❖ **ارتفاع مستوى الضرائب:** يعد ارتفاع مستوى العبء الضريبي حافزا لدى الأفراد والشركات للتحول نحو الاقتصاد الموازي.
- ❖ **لكن هل يؤدي تخفيض معدلات الضريبة إلى القضاء على الاقتصاد الموازي؟ إن تخفيض معدلات الضريبة قد لا يعني بالضرورة القضاء على الاقتصاد الخفي ذلك أن المتعاملين فيه يتمتعون بمعدل ضريبة يساوي صفرا، لكنه سوف يقلل من الحافز نحو دخول مزيد من الأفراد إلى الاقتصاد الخفي، ويرتبط بهذا العنصر مدى شعور الأفراد بالرضا عن السياسات الحكومية وقناعتهم بالأهداف التي تسعى إليها السلطات مما يحدد درجة الالتزام بدفع الضريبة (بلهادف، ٢٠١١: ٥).**
- ❖ **الأنظمة واللوائح الإدارية والقيود الحكومية:** تعد المغالاة في فرض القيود الحكومية على الأنشطة الاقتصادية أمر من شأنه أن يشجع الأفراد والشركات على التحايل وممارسة أنشطة موازية.
- ❖ **ندرة السلع و سياسة الاستيراد:** تؤدي ندرة السلع الاستهلاكية والرأسمالية التي يفترض أن يتم توزيعها من خلال قنوات التوزيع الرسمية إلى زيادة حجم الاقتصاد الموازي أو الخفي، فالسلع الأساسية في الدول النامية عادة ما تباع بأسعار مدعومة مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الطوابير، وأحيانا زيادة فائض الطلب على السلع الاستهلاكية وهذا ما يشجع أنشطة الاقتصاد الموازي من خلال إعادة البيع لهذه السلع بصورة غير قانونية أو محاولة إنتاج هذه السلع في الخفاء للوفاء

باحثيات الطلب عليها أما بخصوص سياسة الاستيراد التي تكون قائمة على الباب المفتوح للاستيراد، ضعف مراقبة تدفق السلع إلى الأسواق المحلية وعدم مراقبة المنافذ الحدودية، فهي تلعب دوراً أساسياً في توسيع الاقتصاد الموازي (عطوف كبة، ٢٠٠٧: ٣).

❖ **دور المشروعات الصغيرة:** يعتبر الاقتصاد الموازي مهم جداً بالنسبة للمشروعات الصغيرة، كما أن المشروعات الصغيرة مهمة جداً لوجود الاقتصاد الموازي فهي تؤدي دوراً لا يستهان به في نموه بسبب طبيعة هذه المشروعات التي تميل إلى إجراء معظم معاملاتها بالنقد السائل وعدم فوترتها (زعلاني، ٢٠١١: ٧).

❖ **عوامل أخرى:** يمكن ذكر أسباب أخرى لتنامي الاقتصاد الموازي والخفي (قارة، ٢٠١٠: ١٧):
أ. بحث المؤسسات في إطار المنافسة الدولية عن اليد العاملة الرخيصة في البلدان النامية التي تستغل وتوظف بطرق غير قانونية.

ب. النمو الديمغرافي المتزايد والفجوة بين مخرجات المؤسسات التعليمية وفرص العمل.

ج. الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاحات الهيكلية، الخوصصة والأزمات الاقتصادية.

د. تعلم المرأة يسهم بدوره في زيادة حدة البطالة وتنامي الاقتصاد الموازي.

هـ. عدم قدرة الدولة على تلبية كل حاجات المجتمع خاصة في ميدان الشغل.

و. انتشار الفساد والبيروقراطية والتعاس في تطبيق القوانين بصرامة... الخ.

٤. **أنشطة الاقتصاد الخفي:** تختلف أنشطة الاقتصاد الخفي من دولة إلى أخرى ويمكن إجمالاً توضيح أهم الأنشطة في الاقتصاد الخفي في جدولين أساسيين:

❖ **أنواع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية:** يتنوع الاقتصاد غير الرسمي إلى نوعين، نوع مشروع ونوع غير مشروع، وذلك تبعاً لمشروعية النشاط الاقتصادي الذي يمارس في الخفاء، لذا سنتناول كلا النوعين في هذا الجدول:

الجدول (١): جدول أنواع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية

نوع النشاط		المعاملات النقدية		المعاملات غير النقدية
الأنشطة غير المشروعة	الأنشطة المشروعة	الاتجار في السلع المسروقة والاتجار في المخدرات وتصنيعها، والدعارة والقمار والتهريب والاحتيال		- مقايضة المخدرات والسلع المسروقة أو المهربة. - إنتاج المخدرات أو زراعة النباتات المخدرة للاستعمال الشخصي، السرقة للاستعمال الشخصي.
		التهرب الضريبي	تجنب دفع الضرائب	التهرب الضريبي
الأنشطة المشروعة	الأنشطة غير المشروعة	دخل الأعمال الحرة الذي يتم الإبلاغ به، الأجور والأصول التي يحصل عليها الفرد من الأعمال غير المبلغ بها والتي تتصل بالخدمات والسلع المشروعة	التخفيضات والمزايا الإضافية التي تمنح للموظفين	تبادل الخدمات والسلع المشروعة
		جميع الأعمال التي يقوم بها الفرد بنفسه والمساعدة التي يحصل عليها من جيرانه	تجنب دفع الضرائب	جميع الأعمال التي يقوم بها الفرد بنفسه والمساعدة التي يحصل عليها من جيرانه

Source : Lippert, O, walker, M, 1997 (Eds), the Underground Economy, Global Evidences of its Size and Impact the Frazer Institute, Vancouver, BC.

الجدول (٢): تصور لهيكل الأنشطة الاقتصادية الخفية وغير مسجلة في الحسابات القومية حسب نوع النشاط

طبيعة النشاط الخفي القطاع	النشاط القانوني غير المعلن	النشاط غير القانوني وغير المعلن (غير مشروع)
الزراعة	التقديرات بأقل قيمة حقيقية للناتج الزراعي والأجور غير المسجلة والمدفوع	زراعة المخدرات
الصناعة	الناتج المسجل بأقل من قيمة الأجور غير المسجلة للمال غير مسجلين	تشغيل المخدرات، تقطير الكحول، سرقة الخامات
التشييد والبناء	العاملون لحسابهم الخاص غير مسجلين (المسكربين، النقاشين وغيرهم)، الأجور غير مسجلة مدفوعة لعمال غير مسجلين	الرشاوى والأموال الموهلة إلى الخارج من أعمال غير مشروعة
تجارة الجملة والتجزئة	نشاط الحوانية المسجل بأقل من القيمة الحقيقية	توزيع الحشيش وتوزيع السلع المهربة والسرقات المشرة
المطاعم والفنادق	الدخول المقدرة بأقل من قيمتها للمطاعم، الفنادق الصغيرة والنوادي الليلية	الأطعمة والسلع المسروقة
النقل والمواصلات	دخول أصحاب التوكسيات وعربات النقل المسجل بأقل من قيمتها الحقيقية	استخدام العربات العامة ووسائل الاتصال في الأغراض الخاصة
خدمات التمويل والتأمين والأعمال	الدخول المقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية للسماسرة والوكلاء والمحامين والمهنة الحرة الأخرى في هذا المجال	العمولات والرشاوى، الإنجاز في السوق السوداء للعمليات الأجنبية، تلقي الأموال
الخدمات العامة والاجتماعية	مشروعات الإصلاح والصيانة المقدرة أقل من قيمتها والدخول المقدرة بأقل من قيمتها للأطباء وغيرهم والأجور غير المسجلة بخدمة المتنازل	دخول المراهقات والمقامرات والدعارة والخدمات المتعلقة بها، الدروس الخصوصية

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد (العلاقة الجهنمية)، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، ٢٠١٣، ص ٣٤٣.

- من خلال هيكل الأنشطة الاقتصادية الخفية وغير المسجلة في الحسابات القومية حسب نوع النشاط في كل قطاع اقتصادي يلاحظ أنها تنقسم إلى مجموعتين:
- مجموعة الأنشطة القانونية غير المعلنة:** وتنقسم بدورها إلى مجموعة الأعمال الإضافية من خلال العمل لفترتين أو الجمع بين أكثر من وظيفة أثناء ساعات العمل الرسمية، وبين الحصول على دخل إضافي في سوق العمل "الخفية"، كما أن معدل الأجر بالساعات في الأنشطة القانونية يفوق معدل الأجر النقدي السائد في الوظائف الأساسية لذلك يلاحظ ارتفاع نسبة مشاركة الحرفيين والعمال المهرة في أنشطة "سوق العمل الخفية"، وينضم إليهم في هذا المجال مجموعات المهنيين والحرفيين والفنيين الذين يتميزون بوجود عنصر الانتقالية في أعمالهم الإضافية، والذي يعتمد بدوره على درجة الكفاءة بالإضافة إلى وجود قوة الصلات العائلية والعلاقات العامة، ثم تأتي الفئات الأخرى وهم أصحاب الفئات الكتابية في الإدارات الحكومية وشركات قطاع الأعمال الذين يعملون في وظائف ثابتة للفترة المسائية (عبد المطلب، ٢٠١٣: ٩٤-٩٥).
 - مجموعة الإنتاج القانونية غير المعلن:** والتي تتضمن كافة السلع والخدمات الصباح، إنتاجها قانوني ولكن تقيم من قيمتها الحقيقية أو يتم إخفاء أجزاء منها للتهرب من الالتزامات القانونية عليها. (حمودة، ٢٠١٢: ٧-٨)
- ❖ **مجموعة الأنشطة الخفية غير المشروعة:** وتنقسم بدورها إلى:

أ. **أنشطة التهريب:** تلك الأنشطة التي تتضمن سلعا يحارب النظام الاقتصادي والسياسي تداولها اجتماعيا مثل: المخدرات، الكحوليات والأسلحة والأغذية الفاسدة، وتؤدي تلك الأنشطة إلى خلق مسارات ومساالك ملتوية في بنية الاقتصاد القومي ويضاف ذلك إلى الأنشطة تهريب السلع من الخارج والمناطق الحرة إلى داخل البلاد وخاصة السلع التي لا يمكن السيطرة على عملية تهريبها وهي كل السلع المخبأة في عبوات صغيرة وضئيلة الحجم (يوسف ومعيوف، ٢٩٤).

ب. **أنشطة وإنتاج تداول واستهلاك الحشيش والمخدرات:** أي الأنشطة المحظورة منها: تجارة المخدرات والعملة والتزوير، والفساد، إنتاج المخدرات، تقطير الكحول، الأموال المحتكرة، توزيع الحشيش والسجائر (بوعافية ويو، ٢٠١٧: ١٤).

ج. **أنشطة أخرى غير مشروعة:** وأهمها الرشاوى والعمولات والأموال المهربة إلى الخارج والسرقات وتلقي الأموال والمراهنات والمقامرات والدعارة بالإضافة إلى الدروس الخصوصية (بن قيدة، ٢٠١٦: ٥٥).

د. **إضافة إلى عمليات غسيل الأموال التي تأتي من الأموال القذرة المتولدة من الأنشطة الخفية غير المشروعة.** (السيسي، ٢٠٠٣: ٥)

❖ **العلاقة بين الاقتصاد الخفي (الاقتصاد غير الرسمي) والاقتصاد الحقيقي (الاقتصاد الرسمي):**

هناك علاقة وطيدة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الحقيقي ويمكن توضيح هذه العلاقة فيما يلي:

أ. **طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الخفي والحقيقي:** تتحدد طبيعة العلاقة من منظور أن الاقتصاد الخفي يتعايش جنباً إلى جنب مع الاقتصاد الحقيقي الذي له الصفة القانونية والعلنية، فالاقتصاد الخفي موازياً مع الاقتصاد المعلن، فأسواقه موازية للأسواق الظاهرة ومكوناته موازية لمكونات الاقتصاد الحقيقي، وأنشطته تخلق موازية ونابعة في الغالب من الأنشطة الحقيقية في الاقتصاد المعلن (عبد المطلب، ٢٠١٣: ٨٠).

ب. **إن القائمين على إدارة الاقتصاد الخفي يسعون بكل ما أتوا من أساليب لإقامة علاقة بين الأنشطة الاقتصادية الخفية التي يمارسونها، وبين الأنشطة الاقتصادية المعلن، لتحقيق هدفين في نفس الوقت، الهدف الأول يتمثل في تعظيم المكاسب والعوائد من الأنشطة الخفية التي تمارس، والهدف الثاني هو محاولة إكساب صفة الشرعية على الأنشطة الخفية والمجالات غير الشرعية وغير القانونية التي يشملها الاقتصاد الخفي في إطار عملية نقل وإظهار تلك الأنشطة إلى الاقتصاد المعلن في صور مختلفة الاحتماء ورائها، بل ومحاولة ابتلاع الاقتصاد الحقيقي والسيطرة عليه لإخضاعه أو إخضاع جزء كبير منه لتوجيهات وأهداف القائمين على إدارة الاقتصاد الخفي، تتمثل دائماً تلك العلاقة عن أنشطة خفية طفيلية لا تزدهر إلا بوجود تشابك المصالح بين القائمين على إدارة كل من الاقتصاد الخفي والقائمين على إدارة الاقتصاد الحقيقي، وتتحول تلك الأنشطة الخفية إلى أحد المكونات الرئيسية للاقتصاد الخفي، وواحدة من عناصر قوته (مشمش، ٢٠١٨: ١٠).**

ج. **هناك علاقة تغذية مرتدة Fead Back بين أنشطة الاقتصاد الخفي وأنشطة الاقتصاد المعلن، فالاقتصاد الخفي يسعى إلى تحقيق أهدافه من التعامل مع الاقتصاد المعلن، والاقتصاد المعلن بسياساته وآلياته والتغيرات الموجودة في نظمه، وضعف نفوس بعض القائمين على إدارته يعمل على تغذية أنشطة الاقتصاد الخفي وزيادتها يوم بعد يوم في ظل عدم وجود إستراتيجية للمواجهة الحاسمة والرادعة.** (بن موسى، ١٩٦).

- ❖ الفرق بين الاقتصاد غير الرسمي (الاقتصاد الخفي) والاقتصاد الرسمي (الاقتصاد الحقيقي):
- أ. حسب المنظمة العالمية للعمل (OIT) فإنه توجد عدة مميزات تساعد على التفرقة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي: (مطهري وبوثلجة، ٢٠١٦: ٦٩)
- الفرق بين المؤسسات على مستوى الاقتصاد الكلي والمؤسسات غير متجانسة.
 - مرونة العمل: فبعض الأنشطة يمكن أن تمارس بالموازاة بعقود رسمية وأخرى بعقود غير رسمية.
 - سهولة حواجز ممارسة الأنشطة غير الرسمية مقارنة بالأنشطة الرسمية (المؤهلات، رأس المال، القروض... الخ).
 - يلعب القطاع غير الرسمي دور كبير في استيعاب المهاجرين بدون وثائق، بالإضافة إلى كونه يستقبل أيضا المتعاملين الاقتصاديين المستبعدين من القطاع الرسمي.
 - إن مستويات الدخل الخاصة بالأنشطة غير الرسمية تكون متأرجحة أحيانا تكون مرتفعة وأحيانا أخرى منخفضة، عكس دخول الأنشطة الرسمية التي تكون في الغالب نوعا ما تتميز بالاستقرار.
 - الاستجابة إلى القواعد والقوانين لأن القطاع غير الرسمي يمكن أن يتناقض إذا أصبحت القوانين أقل صرامة.
 - في القطاع الرسمي تدفع الضرائب والرسوم وفي القطاع غير الرسمي لا تدفع الضرائب والرسوم.
- ب. ويمكن توضيح أهم الفروقات الموجودة بين القطاع الحقيقي (الاقتصاد الرسمي) والقطاع الخفي (الاقتصاد الخفي) في الجدول التالي:

الجدول (٣): الفرق بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي

القطاع الخفي	القطاع الحقيقي
<p>الأهداف الرئيسية</p> <ul style="list-style-type: none"> - تحقيق مداخيل في السوق. - سهولة الدخل وعدم احترام القواعد. - انعدام تشريع العمل. - التمويل الذاتي. - عدم دفع أي ضرائب أو أي رسوم. - التشغيل الذاتي الأجرة على الوحدة المنتجة. - تنظيم السوق: - غياب الحواجز عند الدخل. - منتجات تقليدية. - أسواق غير محمية. <p>التكنولوجيا</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقليدية، مكيفة، منشأة. - الاستعمال المكثف للعمل. - تمهين غير رسمي. - وحدات إنتاجية صغيرة ومتنوعة. 	<p>الأهداف الرئيسية</p> <ul style="list-style-type: none"> - تحقيق أقصى حد من الأرباح في السوق. - دخول مقنن، وجود نقابات. - تطبيق تشريع العمل. - الاستفادة من القروض الوطنية والأجنبية. - دفع الضرائب والرسوم. - أجور وعقود عمل. - تنظيم السوق: - حواجز عند الدخل. - علامات مسجلة، منتجات معيارية. - أسواق محمية (الحصص، الرخص، الرسوم). <p>التكنولوجيا</p> <ul style="list-style-type: none"> - عصرية ومستوردة. - الاستعمال المكلف لرأس المال. - التربية الرسمية اللازمة. - إنتاج نطاق واسع.

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الاقتصاد غير الرسمي أوهام وحقائق، تقرير لجنة علاقات العمل، الجزائر، جوان ٢٠٠٤.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أهم الاختلافات بين القطاع الحقيقي والقطاع الخفي يتمثل في الضرائب والرسوم والتكنولوجيا والتي يتم استعمالها في تنظيم السوق وتحقيق أقصى الربح.

❖ **مؤشرات قياس الاقتصاد الخفي:** توجد أربع مؤشرات تم تطبيقها في عدد من الدول اثنان منها متعلق بإجمالي النشاط الخفي في الدولة وأما الاثنان الآخران فيتعلقان بتشكيل خاص بالعمل الخفي، كل منها له موطن ضعف باعتباره يمثل جانب فقط للارسمية، أما إذا أخذت كل المؤشرات معاً، فيمكن الاقتراب كثيراً من تقديم الاقتصاد الخفي، وهذه المؤشرات هي: مؤشرات شنايدر، مؤشرات مؤسسة ميراث للأسواق الخفية، مؤشر العمل الذاتي، مؤشر عدم المشاركة في مخطط لمنح وبيانها في الآتي:

الجدول (٤): مؤشرات الاقتصاد الخفي

المؤشرات	الخصائص
١. مؤشر شنايدر للاقتصاد الخفي: The Schneider index of the Sholdow Economy	يضم كل من طريقة الديميك (dymimic) طريقة المدخلات المادية، طريقة الطلب على النقود. - تقدير حصة الإنتاج غير المصرح به لدى السلطات الضريبية - قياس نسبة الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج الوطني
٢. مؤشر مؤسسة ميراث للأسواق الخفية	- الفهم أو الإدراك الذاتي. - الإذعان الكلي للقانون. - التأكيد على الدور الذي يلعبه الفساد. - يقيم هذا المؤشر كلما اتجه المؤشر للقيمة ٥ نقول إن حجم الاقتصاد الخفي كبير والفساد كبير كذلك.
٣. مؤشر العمل الذاتي Self-employment	- يركز على العمل المخفي. - انتشار العمل الذاتي وتغطية المعاشات. - يتحدد من خلال نسبة العمل الذاتي من العمالة الكلية لما قدمها مكتب العمل الدولي.
٤. مؤشر عدم المشاركة كمخطط المنح Non contributor to persionscheme	- يتحدد من خلال حامل قسمة قوى العمل غير المساهمة في العمل غير المساهمة في المعاشات على عدم المستفيدين منها.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- El-badawi-ibrahim, norman.loayza, informaltya, employment and economic development in the Arab world.
- Journal of development and economicdologies, volum 10, Nd, July 2008, Arab-planing-institute-Kuwait, p 35-36: Site <http://www.rab-api-org/jodepproducts>.

ثانياً. تشخيص وتحليل واقع الاقتصاد الخفي في الجزائر خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٠

أ. تفسير انتشار الاقتصاد الخفي في الجزائر في مجال الإنتاج:

١. العوائق الإدارية وعدم ملائمة مناخ الاستثمار: عملت السلطات الجزائرية على جذب الاستثمارات الأجنبية وتنشيط المحلية منها بالنظر إلى أهمية الاستثمار في تسريع وتيرة التنمية، والمستثمر

يبحث دائما عن بيئة استثمارية مستقرة، شفافة ونظيفة تكون فيها نسبة المخاطر منخفضة في ظل الشفافية وسيادة القانون، ليقرر صاحب رأس المال بدأ نشاطه الاستثماري أو توسيعه^{٢٨} (Nastav & Bojnec, 2008: 68)، وهذا الجدول يوضح مؤشر مدركات الفساد للجزائر:

الجدول (٤): ترتيب الجزائر وفق مؤشر مدركات الفساد (CPI^١) لمنظمة الشفافية الدولية

السنوات	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الرتبة	٨٨	٩٧	٩٧	٨٤	٩٩	٩٢	١١١	١٠٥	١١٢	١٠٥	٩٤	١٠٠	٨٨

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا المراجع التالية:

- معطيات من الموقع التالي:

<http://www.transparency.org/policy-research/surveys-indices/cpi>.

- نسرين يحيوي، ٢٠١٦، الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم، الأسباب والنتائج، مجلة الدراسات المالية والإدارية والمحاسبية والإدارية، العدد ٠٦، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ص ٢٩٧.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر احتلت وتحتل مراتب غير جيدة وفق مؤشر مدركات الفساد من بين ١٦٧ دولة شملها التقرير، فنجد ترتيبها يتراوح بين الرتبة ٨٤ والرتبة ١١٢ في سلم الفساد، لتحتل المرتبة ٨٨ سنة ٢٠٠٣ ونفس المرتبة سنة ٢٠١٥، الأمر الذي يجعلنا نخلص إلى عدم نجاعة الإستراتيجية الموضوعة لمكافحة الظاهرة في بلادنا.

CPI^١: مؤشر إدراك الفساد هو مؤشر يقيس حالة إدراك الفساد في أغلب دول العالم، يقع بين الصفر كحد أدنى و عشر درجات كحد أعلى، وكلما كانت الدولة أكثر شفافية و منعت الفساد، كلما اقتربت من العشر درجات و العكس صحيح، كما يعكس المؤشر درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية و محاربة الفساد.

٢. مجالات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في الجزائر خلال سنة ٢٠١٦:

الجدول (٥): ترتيب الجزائر في بعض مجالات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال ٢٠١٦

الرتبة بالنسبة لـ ١٨٩ دولة	الإجراء
١٤٥	البدء في النشاط
١٢٢	استخراج تراخيص البناء
١٣٠	التوصيل بالكهرباء
١٦٣	تسجيل الملكية العقارية
١٧٤	الحصول على الائتمان
١٠٦	إنفاذ العقود

المصدر: بالاعتماد على المصادر التالية:

- مجموعة البنك الدولي: (<http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria/>)

- نسرين يحيوي، ٢٠١٦، الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم، الأسباب والنتائج مجلة الدراسات المالية والإدارية والمحاسبية والإدارية، العدد ٠٦، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ص ٢٩٨.

من خلال الجدول يتضح أن الجزائر تحتل مرتبة متأخرة في الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال مما يجعل بيئتها الاستثمارية بيئة طاردة غير جذابة.

٣. الإجراءات والوقت والتكلفة لاستكمال معاملة واحدة للاستثمار في الجزائر خلال عام ٢٠١٦:
الجدول (٦): إجمالي الإجراءات والوقت والتكلفة لاستكمال معاملة واحدة للاستثمار في الجزائر
سنة ٢٠١٦

٢٠١٦	البدء في النشاط الاستثماري	استخراج تراخيص البناء	التوصيل بالكهرباء	تسجيل الملكية العقارية	إنفاذ العقود
عدد الإجراءات	١٢	١٧	٥	١٠	-
الوقت (أيام)	٢٠	٢٠٤	١٨٠	٥٥	٦٣٠
التكلفة	١٠,٩% من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي	٠,٩% من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي	١٢٩٥,٥١% من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي	٧,١% من تكلفة العقار	١٩,٩% من قيمة المطالبة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

- مجموعة البنك الدولي:

<http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria/>

- نسرين يحيوي، ٢٠١٦، الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم الأسباب والنتائج مجلة الدراسات المالية والإدارية والمحاسبية والإدارية، العدد ٥٦، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر ص ٢٩٨.

من خلال الجدول نلاحظ مدى تعدد الإجراءات وطول الوقت وارتفاع التكلفة لاستكمال معاملة واحدة متعلقة بالاستثمار في الجزائر الأمر الذي ينعكس سلبا على معدلات الاستثمار بسبب عدم جاذبية بيئة الاستثمار.

٤. ارتفاع مستويات الضرائب والحقوق الجمركية: ارتفاع حجم الحقوق الجمركية أدى إلى التهرب منها، ومن دفعها، إذ بدل أن تفرض على السلع المنافسة للمنتوج الوطني أو السلع الكمالية، وجهت نحو السلع واسعة الاستهلاك، أما فيما يخص الضرائب فإن المكلف يشتكي دائما من تعقد النظام الجبائي الجزائري وعدم عدالته، وعدم استقرار قوانين الجبائية إضافة إلى ثقل العبء الجبائي بسبب تعدد الضرائب وارتفاع معدلاته (يحيوي، ٢٠١٦: ٢٩٨).

٥. الفساد: احتلت الجزائر مراتب غير جيدة ضمن مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، وهو ما انعكس سلبا على سير الاقتصاد الجزائري وزاد من تفاقم ظاهرة الاقتصاد الموازي (بودلال، ٢٠٠٧: ٢٢).

٦. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عرفت مساهمة القطاع الخاص بعد التحولات الهيكلية للاقتصاد الجزائري ديناميكية ملموسة تظهر في القيمة المضافة التي يساهم بها القطاع الخاص في خلق الثروة الوطنية، وقد خلص الديوان الوطني للإحصائيات ONS في دراسة له إلى عدم امتثال المؤسسات الصغيرة الأقل من ١٠ عمال لقواعد المحاسبة بمختلف أنواعها، فهي تمارس في الكثير من الأحيان خرقا للقانون وخاصة التهرب الضريبي، ونتيجة الدراسة والبحث تمثلت في أن القطاع الخاص هو المحرك الأساسي للاقتصاد الموازي بمختلف أشكاله مهما كان حجم المؤسسة الاقتصادية (يحيوي، ٢٠١٦: ٢٩٩).

٧. الأزمة الأمنية: تدهور الوضع الأمني وتفشي ظاهرة الإرهاب في الجزائر خلال فترة التسعينات ١٩٩٠ زاد من ممارسة أنشطة مشروعة لكن خارج الدائرة الرسمية أو بممارسة أنشطة إجرامية، خاصة مع النزوح الريفي للسكان بحثا عن الأمن ومن ثم العمل (Bellache, 2010: 60).

٨. أزمة النظام التعليمي وسياسة التكوين: ارتفع معدل التسرب من المنظومة التربوية بشكل كبير مما نجم عنه ارتفاع معدل تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٦ سنة، والتي تشكل أحد مدخلات السوق الموازية، كما أن ضعف جهاز التكوين المهني في امتصاص المتسربين من المدرسة جعلهم يستغلون أبشع استغلال، بالإضافة إلى ذلك فإن عدم توافق متطلبات المؤسسة الاقتصادية والتكوين المتحصل عليه يؤدي إلى صعوبة إدماج المتخرج من الجامعة في الجهاز الإنتاجي (بودلال، ٢٠٠٧: ٤٤).

ب. تطور حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر:

الجدول (٧): تقدير نسبة الاقتصاد الخفي بالنسبة للناتج الوطني الخام ١٩٨٨-٢٠٠٦

السنوات	١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٦
نسبة الاقتصاد الموازي من PNB	١٩,٥	٢٥,٤	٣٢,٩٥	٣٤,١	٤٢	٣٤,٢

المصدر: علي بودلال، انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية تحليلية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة ٢٠١٢، ص ١٢.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الاقتصاد الخفي بالنسبة للناتج الوطني الخام قدرت بـ ١٩,٥% سنة ١٩٨٨، ثم ارتفعت في سنة ٢٠٠٠ إلى نسبة بلغت ٣٤,١% وبنسبة ٤٢% سنة ٢٠٠٣، أما سنة ٢٠٠٦ قدرت نسبة الاقتصاد الخفي بالنسبة للناتج الوطني الخام بـ ٣٤,٢% حيث أعلى نسبة كانت سنة ٢٠٠٣ (٤٢%)، وأدنى نسبة كانت سنة ١٩٨٨ (١٩,٥%).

الجدول (٨): تقدير نسبة الدخل الموازي من الناتج الداخلي الخام ١٩٧٠-٢٠١٠

السنوات	نسبة الدخل الموازي من الناتج الداخلي الخام PIB ²
١٩٧٠	٢٨
١٩٨٠	٢٧
١٩٨٥	٢١
١٩٩٠	٢٤
١٩٩٥	٢٥
٢٠٠٠	٢٣
٢٠٠٤	٢٤
٢٠٠٥	٢٣
٢٠١٠	٢٤

المصدر: علي بودلال، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ص ٣٣٢-٣٣٣.

من خلال الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة للدخل الخفي من الناتج الداخلي الخام PIB كانت في سنة ١٩٧٠ بنسبة بلغت ٢٨% وأدنى نسبة للدخل الخفي من الناتج الداخلي الخام PIB كانت في سنة ١٩٨٥ بنسبة قدرت بـ ٢١%، وفي سنة ٢٠١٠ وهي السنة الأخيرة حسب الجدول أعلاه قدرت النسبة بـ ٢٤%، ورغم عدم التصريح بالقطاع الخفي رسميا في تلك المرحلة، إلا أن بروزه وانتشاره كان نتيجة جمود الاقتصاد والسوق اللذين كانا مسيرين تسييرا إداريا، وكذا التقويم المفرط لسعر صرف الدينار الجزائري آنذاك، إضافة إلى انخفاض أسعار البترول ابتداء من سنة ١٩٨٢ لتعرف انزلاقا شديدا عام ١٩٨٦ مما أدى إلى انخفاض الإيرادات بحوالي ٥٠% خلال سنة واحدة،

واقصر رد الفعل الذي أثارته أزمة المدفوعات التي ازدادت عمقا إلى فرض سياسة تقشفية تقوم على تقليص الواردات، وبالتالي تأثير سلبي على سير الجهاز الإنتاجي وتغطية احتياجات السكان، وهذا ما ولد نقصا كبيرا في المواد الاستهلاكية وظهر ممارسات سلبية، وكان ذلك حافزا لظهور ما يعرف بتجارة "الحقيقية" أو "الطراباندو" والبيع تحت الطاولة وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الاقتصاد الخفي في الجزائر قبل وبعد الأزمة البترولية.

جدول (٩): تطور حجم الدخل الخفي في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣

السنة	الناتج الداخلي الخام PIB (مليار د ج)	نسبة الاقتصاد الخفي إلى %PIB	حجم الدخل الخفي (مليار د ج)
2000	4098,8	36,7 %	1504,25
2001	4235,6	34,62 %	1466,36
2002	4455,3	32,88 %	1464,9
2003	5264,2	32,13 %	1691,38
2004	6150,4	30,59 %	1881,4
2005	7563,6	31,48 %	2381,02
2006	8520,6	33,76 %	2876,55
2007	9306,2	33,57 %	3124,09
2008	10993,8	36,89 %	4055,61
2009	9968	35,21 %	3509,73
2010	11991,6	37,79 %	4531,62
2011	14526,6	36,42 %	5290,58
2012	16115,4	31,8 %	5124,69
2013	16569,3	30,24 %	5010,55
المتوسط	9268,52	33,87 %	3136,62

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية:

- بنك الجزائر (النشرات الإحصائية ٢٠٠٠-٢٠١٤) algeria.dzwww.bank-of
- توهامي محمد رضا، دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، السنة الجامعية ٢٠١٨/٢٠١٩، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص ٢٢٠.
- Mai Hassan, Friedrich Schneider, size and development of shadow economies of 157 countries worldwide: Updated and new measures from 1999 to 2013, IZA DP, N° 10281, October 2016, pp 17-21.

نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط حجم الاقتصاد الخفي بين سنتي (٢٠٠٠-٢٠١٣) بلغ 33,87% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، أي أن أكثر من ٣١٣٧ مليار دينار يتم تداولها كل سنة خارج الإطار الرسمي للدولة، وقد بلغ حجم الدخل الخفي سنة ٢٠١٣ حوالي ٥٠١٠ مليار دينار، وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد تجذر الأنشطة الخفية في الاقتصاد الجزائري، وأنها أصبحت ممارسات عادية يقوم بها الأشخاص علنا ولا يخفونها إلا عن مصالح رقابية معينة، وهذا كله يحدث في غياب إستراتيجية حكومية فعالة لاحتواء أنشطة الاقتصاد الخفي، والاستفادة من القيمة المضافة التي يوفرها للاقتصاد الجزائري في حالة تسجيل هذه الأنشطة الخفية، وقدر عدد العاملين في القطاع الخفي في الجزائر بأكثر من ١٢٤٩ مليون شخص سنة ٢٠٠٣ مما يعادل عدد مناصب

العمل في الفلاحة أو نسبة 17,2 % من مناصب العمل الإجمالية وأكثر من ٠٢ مليون عامل غير رسمي سنة ٢٠١٥ بنسبة 27 % من إجمالي مناصب العمل.

الجدول (١٠): حجم التشغيل في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في الجزائر ١٩٩٢-٢٠٠٦

السنوات	١٩٩٢	١٩٩٧	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٦
التشغيل في القطاع غير الرسمي	٦٨٨	١١٣١	٩١	١٢٤٩	٢٠٠٠
التشغيل في القطاع الرسمي	٤٢٨٦	٦٤٨٦٤	٥١٦٢	٦٠٢٧	٧٠٠٠
التشغيل الإجمالي	٤٩٧٤	٥٨١٥	٦٠٧٣	٧٢٧٦	٩٠٠٠
حصة التشغيل غير الرسمي من إجمالي التشغيل	١٣,٨ %	١٩,٤ %	١٥ %	١٧,٢ %	٢٧ %

Source : CNES, rapport sur le secteur informel : illusions et réalités, 2004, p 75.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع نسبة التشغيل غير الرسمي إلى إجمالي التشغيل حيث بلغت سنة ١٩٩٢ نسبة ١٣,٨ %، أما في سنة ٢٠٠٦ فنسبة ٢٧ %، وهذا نتيجة حتمية لعدم توافر مناصب شغل الاقتصاد الرسمي، مما يدفع بالأفراد إلى البحث عن عمل حتى ولو كان في النشاطات غير الرسمية، وهذا ما يؤدي إلى نمو وازدهار أنشطة الاقتصاد الخفي الذي فاقت نسبته في الجزائر ٣٣ % من إجمالي الناتج الداخلي الخام.

الجدول (١١): تطور سعر الصرف الرسمي والموازي (الخفي) في الجزائر مقابل اليورو للفترة ٢٠١٥-٢٠٠١

السنوات	السعر الرسمي	السعر الموازي	قيمة الانحراف
2001	72,25	85	12,75
2002	78	96	18
2004	86	120	34
2005	91,3	94,5	3,2
2006	93,6	100	6,4
2007	99,7	105	5,3
2008	107	120	13
2009	101	125	24
2010	103	127	24
2011	102	142	40
2012	103	150	47
2013	105	141	36
2014	107	165	58
2015	117	172	55

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر، ٢٠١٥، التطور الاقتصادي والنقدي بالجزائر.
- تهامي محمد رضا، دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، السنة الجامعية ٢٠١٨/٢٠١٩، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص ٢٣٨.

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض مستمر لسعر الدينار مقابل اليورو سواء في السوق الرسمي أو الموازي، إلا أن قيمة الانحراف بين السعريين الرسمي والموازي عرفت ارتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة منذ ٢٠١١، حيث فاقت عتبة ٤٠ دج، وفي سنة ٢٠١٢ بلغت ٤٧ دج لتصل إلى ٥٨ دج و ٥٥ دج في سنتي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ على التوالي في حين لم تتجاوز عتبة ٢٥ دج قبل ذلك كما هو موضح في الجدول عتبة ٢٤ دج خلال سنوات ٢٠٠٩، ٢٠١٠ على التوالي، وهذا ما يثبت الطالب المرتفع للعملة الصعبة في السوق السوداء، وازدهار هذا النشاط الذي لا تكاد تخلو أي ولاية من ولايات الوطن من سوق شبه منظم وسط المدينة ينتشر فيه باعة العملة علنا أمام الجميع يبيعون و يشترون مبالغ طائلة من العملة الصعبة دون أن تكثر لهم السلطات.

التقارير الواردة لخلية معالجة الاستلام المالي خلال ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧: يوضح الجدول الآتي عدد التصريحات المقدمة للخلية بوجود شبهة غسل للأموال، وكذا عدد التقارير السرية الواردة إليها للسنوات ٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧.

الجدول (١٢): التقارير الواردة لخلية معالجة الاستلام المالي ٢٠١٥-٢٠١٧:

السنوات	تصريح بالشبهة	تقرير سري
٢٠١٥	١٢٩٠	١٥٩
٢٠١٦	١٢٤٠	١٦٨
٢٠١٧	١٢٣٩	١٨٤

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية:

- تقرير النشاط ومعطيات إحصائية، ٢٠١٧، ص ص ٠٨-٠٩.
- توهامي محمد رضا، دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، السنة الجامعية ٢٠١٨/٢٠١٩، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص ٢٧٢.
- من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع كبير في عدد التصاريح بالشبهة المرسلة إلى الخلية بأكثر من ١٢٠٠ في السنة مقارنة ب ٥٧٥ تصريح بين ٢٠٠٤ و ٢٠١٠ أي ست سنوات وهذا يدل على نشاط الخلية في السنوات الأخيرة.

في سنة ٢٠١٥ كان عدد التصريح بالشبهة ١٢٩٠، وسنة ٢٠١٦ كان عدد التصريح بالشبهة ١٢٤٠، أما سنة ٢٠١٧ عدد التصاريح كان ١٢٣٩، إضافة إلى أكثر من ١٥٠ تقرير سري كل سنة، حيث وصل عدد التقارير السرية إلى ١٥٩، ١٦٨، ١٨٤ تقرير سري خلال السنوات على التوالي ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، وهنا تجدر الإشارة إلى أن التقارير السرية هي التي تصدر عن البنك المركزي أو إدارة الجمارك فتوسم باسم تقرير سري، أما تلك الصادرة عن البنوك والهيئات الأخرى فتعتبر تصاريح بالشبهة.

ثالثاً. انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري

١. تتجلى أهم انعكاسات أو آثار الاقتصاد الخفي السلبية في الجزائر بالآتي: (بودلال، ٢٠٠٧: ١٤):
 - أ. إن العاملين في القطاع غير الرسمي لا يدفعون ضرائب ما يساعد إلى خسارة خزينة الدولة جراء التهرب الضريبي، فحسب تصريحات وزارة التجارة حوالي ٦٠% من التجارة في الجزائر تذهب إلى السوق الموازية، كما قدر عدد التجار الوهميين ب ٦٢٦٧٨١ تاجرا خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٧-٢٠٠٢)، وحسب تصريحات المجلس الجزائري الاقتصادي والاجتماعي فإن حجم التهرب الضريبي يصل سنويا إلى حوالي ٢٠٠ مليار د ج.

- ب. تزايد قضايا الرشوة والاختلاس.
- ج. انتشار الاقتصاد الخفي يؤدي إلى عدم صحة البيانات عن المؤشرات الاقتصادية مثل معدل البطالة، التضخم، مؤشر الاستهلاك، القوة العاملة، وبالتالي فإن الاستنتاجات المعتمدة على معلومات غير دقيقة ستكون غير صحيحة، وبالتالي ستكون القرارات المتخذة خاطئة، والتي تترجم عادة بسياسات اقتصادية واجتماعية لا تنسجم مع الواقع في أغلب الأحيان.
- د. الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى تدني المستوى التعليمي، إذ قدرت نسبة المطرودين من المدرسة سنة ٢٠٠١ والذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة فما فوق حوالي ٥٥,٨٨% من إجمالي المتسربين.
- هـ. زيادة تداول العملة الصعبة في الأسواق الموازية، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.
- و. إن تفشي ظاهرة تبييض الأموال وتهريبها يؤدي إلى التأثير السلبي على الحركة الاستثمارية، وهذا يؤثر بدوره على معدل النمو الاقتصادي.
- ز. كما أن ظاهرة الإرهاب تؤدي إلى عرقلة الاستثمار الأجنبي نظرا لغياب الأمن وهذا كان سنوات العشرية السوداء ١٩٩٠.
٢. من أهم الآثار المختلفة والمتباينة التي أصبحت تهدد الاقتصاد الوطني الجزائري وعلى مكانته ضمن اقتصاديات دول العالم المتقدم أهمها: (بودلال، ٢٠٠٧: ١٦)
- أ. أثر على الأسعار: إن الادخار المخبأ عن طريق القطاع الخاص تحت شكل ادخار يغذي المضاربة، ويضع حركات توازن العرض والطلب في موقع أزمة حادة، إن غياب المنافسة ما بين المؤسسات في فروع اقتصادية كاملة، نظرا لأن السعر في السوق الخفي لا يأخذ بعين الاعتبار الكلفة، وهنا يلاحظ أن الأسعار التي تطرحها المؤسسات التي تستجيب للمعايير تكون أكبر من التي تطرحها المؤسسات غير الشرعية، ومن ثم ينتج عدم وجود نمو جيد لتحسين الإنتاجية.
- ب. أثره على العملة الوطنية: إن ندرة العملة الصعبة تؤدي بالبنك المركزي إلى عدم تلبية طالبي العملة الصعبة، الأمر الذي يدفع بالراغبين في الحصول عليها بشرائها بأعلى سعر ممكن الأمر الذي يدفع مالكي هذه العملة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الحقيقي.
- ج. أثره على التجارة: في التقرير السنوي الأمريكي الخاص بالتجارة الدولية لسنة ٢٠٠٩ فقد صنفت الجزائر في المرتبة الثالثة بعد الصين وروسيا في القائمة الحمراء التي تضم ١١ دولة التي تقل جهودهم وقدراتهم في محاربة التقليد، حيث من أهم أنواع السلع المغشوشة المتواجدة في السوق الجزائرية لسنة ٢٠١٢ حسب تقرير نيابة مديرية الشرطة العلمية والتقنية، وكذا مصالح الجمارك.
- د. أثره على القطاع الإنتاجي: إن غياب سياسة صناعية وعدم تلاؤم مخططات إعادة الهيكلة والتفكك المالي، يقابله دخول منتجات مستوردة بأسعار زهيدة مع ضعف وغياب المراقبة، أجبرت المؤسسات الجزائرية على تخفيض عدد عمالها بل حتى على توقفها عن الإنتاج، كما أن الاقتصاد الخفي يشكل عائقا حقيقيا لنمو وبقاء المؤسسات الاقتصادية المنتجة.
- هـ. المساس بالتضامن الوطني: إن الثوابت الأساسية للتضامن الوطني مشكلة أساسا من الجباية والضمان الاجتماعي هاتين الآليتين الحيويتين تشوهتا تحت وطأة الضربات المتتالية للغش والتهرب الجبائين، مما يفسد مبدأ المساواة ويحرف القانون الاجتماعي، ويقلص فعالية النفقات الموجهة للحماية الاجتماعية، وقد أدت هذه الوضعية إلى تثبيط القطاع التجاري وتشويه القطاع الإنتاجي وتفكيك البنية الاجتماعية.

كما أن الاقتصاد الخفي له مزايا من الناحية الاجتماعية، فهو يساعد في حل أزمة البطالة، وإيجاد فرص للعاطلين عن العمل، ويساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات، كما أنه يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وخاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية، وانتشار الفقر والبطالة.

رابعاً. مجهودات الدولة الجزائرية للقضاء ومحاربة الاقتصاد الخفي

من أجل الحد أو التخفيف من ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر، ينبغي على السلطات المركزية بكافة مصالحها اللامركزية تتبع الإجراءات الآتية:

أ. **معالجة مشكلة التهرب الضريبي:** وهو قسمان (قرم، ٤٤): تهرب مشروع وتهرب غير مشروع: لمعالجة مشكلة التهرب الضريبي هناك العديد من الآليات والطرق أبرزها الرقابة الجبائية إذ تعد أحد أهم الإجراءات التي تسعى من ورائها الإدارة الجبائية إلى المحافظة على حقوق الخزينة من خلال محاربة التهرب الضريبي أو التخفيف على الأقل من حدته، ومن أجل ذلك سارعت دول الاتحاد الأوروبي والجزائر إلى إجراء العديد من الإصلاحات الضريبية نلخصها فيما يلي:

- ❖ تجنب الازدواج الضريبي.
- ❖ تخفيض نسبة الضريبة على دخل الأفراد.
- ❖ قطع الضريبة على دخل الشركات.
- ❖ إلغاء الضرائب النوعية على الدخل والعمل بالضريبة الموحدة على الدخل من جميع المصادر.
- ❖ تخفيض عدد الضرائب والرسوم.

ب. **محاربة الرشوة و الفساد:** قامت الجزائر بتنظيم العديد من الملتقيات والمؤتمرات كالملتقى التكويني للقضاة حول الرشوة وتبييض الأموال المنعقد في ٤ مارس ٢٠٠٦، لمدة أربعة أيام، وقد كان الدافع إلى هذا هو انتشار الفضائح المالية عبر العديد من المؤسسات المالية والبنكية، وكان الملتقى يهدف إلى تمكين القضاة من تعميق المعارف القانونية واكتساب مهارات متخصصة من شأنها أن تسمح لهم بدراسة الآليات التقنية والتنظيمية المتعلقة بتطبيق قانون مكافحة الفساد وقانون مكافحة الرشوة، وفي إطار مكافحة هذه الجرائم تم إنشاء المرصد الوطني لمكافحة الرشوة الذي ينشط إلى جانب بعض المؤسسات الدولية، كفرع منظمة الشفافية الدولية والمنظمة الجزائرية لمحاربة الفساد (عوض الله، ٢٠٠٢: ٥٥).

ج. **مكافحة ظاهرة تبييض الأموال:** صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية "فيينا ١٩٨٨"، إلا أن المشرع الجزائري لم يتفطن لتجريم الظاهرة إلا مؤخراً، ويظهر ذلك جلياً من خلال القانون ٦٦-١٥٦ المتضمن قانون العقوبات أين جرم عمليات التبييض بموجب المادة ٣٨٩ مكرر، وما يليها منه (الحاجي، ٢٠٠٥: ١٤٤).

د. **إنشاء نظام معلوماتي متطور:** يعد توفير نظام معلوماتي متطور يهدف إلى تفعيل أجهزة الرقابة ضرورياً من أجل التوصل إلى كشف المعلومات وتحليلها، عسى أن يكون الوصول إلى التخفيف من حدة الاقتصاد الخفي، وذلك عن طريق زيادة كفاءة طرق القياس المختلفة مثل: طريقة الإحصائيات السكانية وقوة العمل، طريقة الدراسات القطاعية وأسئلة الاستقصاء، طريقة الناتج الإجمالي، طريقة المؤشرات الجزئية، وطريقة المعاملات والطلب على النقود (نبية، ١٠٣)، غير أن أجهزة الرقابة لا تزال غير قادرة على الضبط بسبب عدم وجود نظام معلوماتي متطور يسمح

بالتحقق من مصدر الأموال المعروضة بشكل سري وسريع، هذا راجع إلى جانب عدم وجود أجهزة معلوماتية في غالبية الدول ومنها الجزائر (نبية، ١٠٣).

٥. **الاتجاه نحو دمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي بدل محاربته^{٤١}**: الاقتصاد الخفي يمتلك رأسمال فائق، حيث ضم ذلك مع رأسمال القطاع الرسمي سيساهم في دعم الاقتصاد، وهذه الخطوة تعد بمثابة دعوة لتأهيل الاقتصاد الخفي لتحويله إلى اقتصاد شرعي والاستفادة منه في سد عجز الموازنة، عندما أدركت هذه البلدان وأبرزها تونس بأن القطاع غير الرسمي له قدرة كبيرة على امتصاص عدد هائل من البطالين، قامت سلطات هذه البلدان بتوعية أصحاب هذا القطاع عن طريق تدعيم مشاريعهم الصغيرة وتقديم دورات تكوينية مجانية تساعدهم في تطوير مشاريعهم مما سمح لها بالحصول على بعض رسوم دفعت من طرفهم (بوثلجة، ٢٠١٦: ٧٨).

و. **إجراءات أخرى: من أهمها:**

١. تنويع الإيرادات خارج المحروقات مثل الصناعة، الزراعة، السياحة ... الخ بالرغم من احتوائها على ثروات طبيعية جد هامة.

٢. النهوض بصناعة الحرف التقليدية وإحيائها وإدراجها ضمن انشغالات الحكومة الأساسية.

٣. تشجيع الاستثمار الأجنبي وتقديم مختلف التسهيلات اللازمة والتي تسمح بجلب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب.

٤. تشجيع قطاع السياحة وتخصيص جزء معتبر من ميزانيات الدولة من أجل أكبر عدد من السياح الأجانب والذي يسمح بدخول عملة صعبة معتبرة.

٥. تنمية قطاع الزراعة والصيد البحري عن طريق خلق صناديق لدعم هذا القطاع، بالإضافة إلى إنشاء منظمات وتعاضديات غير حكومية تهدف إلى حماية حقوق عمال هذا القطاع.

٦. تنويع الموارد المالية (صناديق، بنوك ... الخ) لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى توجيه مثل هذه الموارد لدعم البطالين.

٧. تقديم تسهيلات في منح القروض البنكية بدون وضع عوائق أو حواجز تعجيزية.

٨. تطوير مصالح الجمارك وعصرنتها مما يسمح بمراقبة تدفقات التجارة ووضع إطار قانوني لعمل المؤسسات المستوردة، والذي من شأنه أن يقلل من دخول السلع المزيفة والممنوعة إلى البلد.

خاتمة:

استهدف موضوع دراستنا تشخيص وتحليل ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الدراسة (٢٠١٧-٢٠٢٠) ويعتبر موضوع الاقتصاد الخفي من أهم المحاور الحديثة التي أثارت اهتماما كبيرا في دراسات الباحثين الاقتصاديين والأجانب عامة والباحثون الجزائريون على وجه الخصوص، وبالتالي فإن معالجة أي ظاهرة اقتصادية يجب أن يكون من منطلق أسباب ظهورها وانتشارها ومنسجم مع مكوناتها وعوامل ارتباط عناصرها الداخلية، وهذه الظاهرة هي الاقتصاد الخفي والتي تشكل حدود ٤٠% من الاقتصاد الجزائري ويتواجد الاقتصاد الخفي جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي ويكاد يكون مكملًا ومنافسًا له ولذلك يدعى في بعض الأحيان الاقتصاد الموازي.

وتعد الجزائر من البلدان التي تعاني هذا المشكل ويرجع ذلك إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري إذ أن الانتقال إلى اقتصاد السوق فرض على الاقتصاد الجزائري تداعيات كثيرة منها: رفع الدعم وتحرير الأسعار وفتح الأبواب أمام المستثمرين الخواص ... إلخ، مما أوجب

الحكومة الجزائرية على ضرورة توفير الظروف الملائمة لممارسة النشاطات الاقتصادية في ظل تنافسية شفافة وهو ما يستدعي بالضرورة القضاء أو التخفيف على آفة الاقتصاد الخفي.

النتائج: بعد دراستنا التحليلية لموضوع والإلمام بكل الجوانب خلال فترة الدراسة ٢٠١٧-٢٠٠٠ استخلصنا النتائج الآتية:

١. وجود الاقتصاد الخفي لا يؤدي فقط إلى تشويه بيانات الناتج الوطني الإجمالي وإنما يؤثر أيضا على كافة المعلومات المتاحة حول معظم جوانب النشاط الاقتصادي مثل: توزيع الدخل عدالة توزيع الأعباء الضريبية، مستويات التشغيل والبطالة، مدخرات القطاع العائلي، إجمالي الواردات وهو ما يؤثر بدرجة كبيرة على السلطات الاقتصادية والنقدية والمالية المتبعة على المستوى الكلي.
٢. نمو سلبي للناتج الداخلي الخام خلال فترة التسعينات بالقيمة الحقيقية مما أدى إلى انخفاض محسوس للدخل الفردي قدره ١٥,٧%.
٣. يؤدي التهرب الضريبي في الجزائر دور أساسيا في نمو الاقتصاد الخفي وازدهاره فكلما زاد التهرب الضريبي زاد حجم الاقتصاد الخفي.
٤. ارتفاع معدلات التضخم ناتج عن تحرير الأسعار وتخفيض قيمة الدينار المعدل سنويا.
٥. تزايد نسبة البطالة بسبب فقدان مناصب الشغل في القطاع الاقتصادي الرسمي.
٦. انعكس وجود الاقتصاد الخفي بالسلب على الموازنة العامة في الجزائر في صورة فقدان في الحصيلة الممكنة للضرائب على الناتج الداخلي الخام.
٧. تزايد عجز الميزانية من جهة وما يبرر انتشار الظاهرة وتعدد مختلف الأساليب للتهرب والغش الجبائين من جهة أخرى.
٨. كثرة الإعفاءات من الإدارة الجبائية زادت من حجم الاقتصاد الخفي.
٩. توسع السوق السوداء والسوق الموازية للعملة الصعبة.
١٠. ظاهرة الاقتصاد الخفي تشكل حدود ٤٠% ٤٥% من الاقتصاد الجزائري والمعالجة تتطلب الحزم والقوانين المانعة لذلك لأنه يسبب هدر كبيرا للاقتصاد الوطني الجزائري.

التوصيات المقترحة:

١. تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي بما يضمن تحسين مستوى الدخل.
٢. تسهيل الإجراءات الإدارية أمام الانتقال من الاقتصاد الخفي إلى القطاع الرسمي من تراخيص إدارية وإجراءات مالية وتجارية... إلخ.
٣. ضرورة وجود تسيير جيد للحكومة مما سيغلق المجال أمام انتشار الرشوة، الفساد والبيروقراطية ويسهل توفير الجو الملائم لدراسة المشاريع التي بإمكانها منح مناصب كثيرة للشغل.
٤. زيادة معدلات النمو حيث تساعد على إمكانية توسيع القطاع الرسمي وبالتالي يحل تدريجيا محل القطاع الخفي.
٥. تشجيع وتنمية الاستثمار الأجنبي مما يسمح بخلق فرص جديدة للعمل.
٦. إعادة النظر في التشريعات والقوانين الضريبية.

المصادر:

أولاً. المصادر العربية:

١. أحمد حسين الهيتي، عدنان نجم، ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٨١.

٢. بن قيدة مروان، إشكالية تنظيم العمالة في القطاع غير الرسمي-دراسة حالة الجزائر-أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، السنة الجامعية ٢٠١٥/٢٠١٦.
٣. بن موسى كمال، براغ محمد، ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، أسبابه وآثاره، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد ٤، جامعة الجزائر ٣.
٤. بوثلجة عبر الناصر، ٢٠١٦، رهان الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، تجارب دولية ومحلية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد ٦، جامعة تلمسان.
٥. بودلال علي، انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية تحليلية، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد ٥، كلية المركز الجامعي خميس مليانة، دون ذكر التاريخ.
٦. بودلال علي، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، جامعة تلمسان.
٧. بودلال علي، ملتقى الاقتصاد الجزائري للألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، ٢٠١٢.
٨. بوعافية رشيد، يدو محمد، ٢٠١٧، تطور الاقتصاد غير الرسمي وبروز ظاهرة غسيل الأموال في الجزائر، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد ٤، العدد ١، جامعة تيبازة، الجزائر.
٩. حمدي أحمد، محاضرة بعنوان واقع القطاع غير المنتظم وأنشطة منظمة العمل العربية بشأن هذا القطاع، منظمة العمل العربية، ٢٠-٢٢ سبتمبر.
١٠. رحمة بلهاف، الاقتصاد الخفي وأثره على التنمية المستدامة في الدول الأورو متوسطية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ٢٠١١.
١١. رشيدة حمودة، إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه لإدارة الأعمال والتنمية المستدامة، سطيف، الجزائر، ٢٠١١/٢٠١٢.
١٢. زين يوسف، هدى معيوف، الجمارك الجزائرية والاقتصاد الخفي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد ١١، جامعة الوادي، الجزائر.
١٣. سحر كريم كاطع، ٢٠١٧، دور الاقتصاد غير الرسمي في خطط التنمية المستدامة-مع الإشارة إلى تجربة مصر-مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢٨، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد.
١٤. سلام إبراهيم عطوف كبة، اقتصاديات العراق والتنمية المستدامة، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٢٠٦٥، ٢٠٠٧.
١٥. صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.
١٦. صلاح الدين حسن السيسي، غسيل الأموال الجريمة التي تهدد استقرار الاقتصاد الدولي، دار الفكر العربي، مدينة مصر، القاهرة، ٢٠٠٣.
١٧. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية، ٢٠٠٦.
١٨. عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد (العلاقة الجهنمية)، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، ٢٠١٣.

١٩. فريدريك شنايدر، دومينيك إنستي، الإختبار وراء الظلال، "نمو الاقتصاد الخفي"، سلسلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد ٣١، مارس ٢٠٠٢، واشنطن، ٠٢ من الموقع www.imf.org/external/pubs/ft/issues30/ara/issue30a.pdf.
٢٠. قارة ملاك، "إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض مقارنة تجارب المكسيك، تونس والسنغال"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٠.
٢١. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، دورة عادية، سبتمبر ٢٠٠٤.
٢٢. محمد إبراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفي في مصر، ملتزمة للطبع والنشر، مصر، ٢٠٠٦.
٢٣. محمد زعلالي، ٢٠١١، شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية إدارية، العدد ١٠، جامعة الجزائر.
٢٤. محمد عمر الحاجي، غسيل الأموال، دار المكتبي، سوريا، ٢٠٠٥.
٢٥. مطهري كمال، بوتلجة عبد الناصر، ٢٠١٦، رهان الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد ٠٦، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر.
٢٦. منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة العادية، ٢٤ جوان، ٢٠٠٤، القطاع غير الرسمي، أوهام وحقائق.
٢٧. نجاة مسمش، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (١٩٨٠-٢٠١٤)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، تخصص نفوذ وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية ٢٠١٧/٢٠١٨.
٢٨. نسرین عبد الحمید نبیه، الاقتصاد الخفي، دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨.
٢٩. نسرین عبد الحمید نبیه، الاقتصاد الخفي، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، الإسكندرية، مصر.
٣٠. نسرین یحیاوی، ٢٠١٦، الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم، الأسباب والنتائج، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد ٦، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Bojan Nastav and Stefan Bojnec, small business and the shadow economy, journal of economics and finance, vol 58, N° 1-2, 2008.
2. Schneider F, 2002, « Estimating the size of Danish shadow economy using the currency demand Approach An att mpt scand job economics, Vol 88, pp 643-68, I.M.F.
3. Youghourta Bellache, l'Economie informelle en Algérie, une approche par enquête auprès des ménages – le cas de Bejaia, Faculté des Sciences Economiques et de gestion, Université de Paris-Est Créteil et Université de Bejaia, 2010.